

زبدة الأصول

[124] فيجرب الاستصحاب فيهما . وبه يظهر ما في الثاني فان المتضائفين متكافئان قوة وفعلا يقينا ، وشكا ، فمع اليقين بالابوة لا محالة يكون يقين بالبنوة ، وكذا الشك ، فيجرب في كل منهما الاستصحاب فتدبر حتى لا تبادر بالاشكال . الفروع التي توهم ابتنائها على الاصل المثبت بقى الكلام في الفروع التي توهم ابتنائها على الاصل المثبت ، وهى كثيرة نذكر جملة منها ويظهر الحال في البقية . منها : ما لو اسلم احد الوارثين في اول شعبان مثلا ، والآخر في اول شهر رمضان واختلفا في موت المورث ، فادعى الاول انه مات في شعبان ، وادعى الثاني انه مات في شهر رمضان فقد حكم الاصحاب ، بانه يكون المال بينهما نصفين لاصالة بقاء حياة المورث ، مع ان موضوع التوارث موت المورث عن وارث مسلم والاصل المزبور بالنسبة الى هذه الاضافة مثبت . وفيه : ان الاضافة المزبورة غير دخيلة في الارث ، بل غاية ما دل عليه الدليل من الاجماع والنص ان الكفر مانع ، - وبعبارة اخرى - الموضوع مركب من امرين ، موت المورث ، مع اسلام الوارث ، فإذا كان احدهما وجدانيا وجرى الاصل في الآخر وضم الاصل الى الوجدان ترتب الحكم ، وليس هذا من المثبت . ومنها : انه إذا كان يد شخص على مال الغير ، وشك في اذن صاحبه حكموا بضمانه : لاصالة عدم الرضا من المالك ، مع ان موضوع الضمان اليد العدوانية وهذا العنوان لا يثبت بالاصل المزبور ، الا على القول بالمثبت . وفيه : ان موضوع الضمان وضع اليد على مال الغير بضميمة عدم اذنه صدق عنوان العدوان ، ام لم يصدق فيأتي فيه ما ذكرناه في الفرع السابق . ومنها : ما لو لاقى جسم طاهر مع المتنجس ، الذى كان رطبا وشك في بقاء رطوبته
